إجراءات لمعالجة قضايا المغتربين اليمنيين في الداخل والخارج..

الثورة/خاص

استعرض مجلس وزارة شئون المغتربين في جلسته الأسبوع الماضي برئاسة الأخ/عبده علي القباطي وزير المغتربين رئيس المجلس وبحضور الوكلاء ومدراء العموم قضايا المغتربين اليمنيين وهمومهم على المستويين الداخلي والخارجي وناقش المجلس القضايا المطروحة حسب أولوياتها وتم إقرار المعالجات اللازمة على مستوى الوزارة وإحالة بعضها إلى الجهات ذات العلاقة وبعضها الآخر سيتم الرفع بها الى مجلس الوزراء كما تم مناقشة الجوانب الداخلية للوزارة بما فيها الجانب الإداري وعلاقات الوزارة بالجهات ذات العلاقة إضافة الى التزامات الوزارة مع المؤسسات والمصالح الحكومية وتم إقرار الإجراءات المناسبة لها بما يضمن أوجه التعاون وتلبية مصالح المغتربين والوزارة وفروعها في المحافظات.

في إطار تفعيل دور الوزارة ومكاتبها في المحافظات ويطور من وسائل التواصل بالهيئات الإدارية المعنية بالمغتربين في الخارج.

واستمع المجلس الى الإجراءات الأولية الخاصة بتنفيذ عدد من مشاريع الوزارة بما فيها الفعاليات والندوات والدورات التدريبية والمشاركة في الفعاليات ذات الطابع الاغترابي على مستوى الداخل وفي الوطن العربي.

كما تم مناقشة أنشطة الهيئات الإدارية والاتحادات والمراكز المعنية بشئون المغتربين في الخارج وهيكلياتها في ضوء مشروع اللائحة المنظمة لعملها المعدة من قبل الوزارة والتي تحدد فترات الهيئات المنتجة وتنظم عملية الدعوة لانتخاب هيئات جديدة.

في ندوة «حماية المرأة العربية المهاجرة» بالمغرب

استعراض التجربة اليمنية في رعاية المغتربات

استعرض الأخت انيسة غانم مدير عام الشئون الثقافية والإعلامية بوزارة المغتربين تجربة الجمهورية اليمنية في رعاية المغتربين عموماً والمغتربات على وجه الخصوص..

وأضافت في دراستها المقدمة الى الندوة القومية التي انعقدت مؤخراً في الرباط بالمملكة المغربية بعنوان« نحو مزيد من الحماية لحقوق المرأة العربية المهاجرة» بأنه ينبغي تفعيل التعاون العربي في مجال رعاية المغتربين العرب إناثاً وذكوراً مؤكدةً على ضرورة إعانة المغتربات تحديداً في ظل المتغيرات الدولية والإستفادة منهن ومن أدوارهن الفاعلة على مستوى بلدان الاغتراب والاوطان الأصلية..

وقد أوصت الندوة بمساعدة المغتربات العربيات وتعريفهن بحقوق الإنسان والمواثيق الدولية المكفولة في البلدان الصديقة والعمل على التخفيف من آثار الأحداث على أوضاعهن والحد من انعكاساتها عبر الوسائل المتاحة ووضع استراتيجية إعلامية هادفة لإبراز البعد الحضاري لظاهرة الاغتراب وتعزيز أوجه التعاون بين الأطر النسوية في الوطن الأول والأوطان الجديدة وإيجاد آلية عمل تتلاءم مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ورسم خطاب سياسي إعلامي بواكب إيقاع المتغيرات ويتصدى للظواهر السلبية وتداعياتها على أوضاع المتغيرات في بلدان الغرب وإشراك المغتربات بعضوية الهيئات الإدارية واستحداث قطاعات تعنى بالمرأة في إطار الهيئات الإدارية وجمعيات المغتربين والعمل على تعزيز الحوار بين القطاعات النسوية على مستوى الجالية العربية والتنسيق المشترك في الأنشطة والفعاليات التي تخدم مصالحهم وقضاياهم الوطنية والقومية

التواصل والتدفق النقدي

لا تتطلب استثمارات المغتربين اليمنيين داخل الوطن الى التذكير بحجمها ومجالاتها ولا بأهميتها على الاقتصاد الوطني لأن ما هو موجود وقائم على أرض الواقع يعد مكسباً تحقق ولا داعي للحديث عنه.

غير ان ما يتطلب الحديث عنه وبصورة مطولة يتمثل بإمكانيات المغتربين وأموالهم في الخارج وأهمية استيعاب جزء منها داخل الوطن وفي كافة المجالات الصناعية والتجارية وغيرها من المجالات الهامة وضرورة جذب هذا المجال اليمني في الخارج وتشجيع المغتربين على الاستثمار كل في مجاله.

حسين السفاري*

وهي عملية منطقية يفرضها الانفتاح السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي اليمني على العالم والذي أصبح اليمن يعيشها بشكل مذهل للزائر الى اليمن من أشقاء وأصدقاء الذين عرفوا اليمن خلال عقود وشاهدوا ما تحقق في السنوات الأخيرة على كافة الأصعدة والمستويات.

الأمر الذي يجعل من تقديم الخدمات والتسهيلات والتعامل الصادق من الأسس المهمة لاستمرار هذا الزخم غير المسبوق لليمنيين في الداخل وفي الخارج وأساسه مهم أيضا للتطور والنمو في مجال تكثيف أنشطة المغتربين الاستثمارية في الوطن، إذ أن التعامل مع هذا القطاع بمصداقية وبدون مبالغة أو مزايدة على مستوى التعامل اليومي الرسمي وحتى على مستوى التعامل مع أفراد المجتمع من أبرز الوسائل الناجحة لجذب المال والرجال اليمنيين المقيمين في الخارج ،فالاستثمارات الخاصة بهم موجودة وهم على تواصل دائم ومستمر ولكن ينبغي ان ترفع من مستوى هذا التواصل والتدفق النقدي من العملات الصعبة الى الوطن.

● مستشار الوزارة

وفد من وزارة المغتربين يزور السودان

الثورة

توجه وفد من وزارة المغتربين برئاسة الأخ أحمد على الوشلي مستشار وزارة المغتربين وعضوية عدد من المختصين بالوزارة الى الخرطوم للإطلاع على التجربة السودانية في مجال رعاية المغتربين والمشاركة في الدورة التدريبية التي يقيمها جهاز شئون المغتربين السودانيين.

حيث تم اختيار العاملين في الوزارة للمشاركة في هذه الدورة للاستفادة منها في مجال عملهم الى جانب الاستفادة من التجربة السودانية في مجال الضمان الاجتماعي للمغتربين في الخارج وربطهم في الداخل في منظومة الضمان الاجتماعي والذي تميزت السودان في هذا المجال منذ وقت مبكر.

إضافة الى بحث آلية التواصل والتبادل الثقافي والإعلامي بين جهازي شئون المغتربين في البلدين الشقيقين والمشاركات في الفعاليات والمؤتمرات التي تقام في البلدين والخاصة بظاهرة الهجرة والاغتراب.

وتأتي هذه الزيارة في إطار تنفيذ ما جاء في محضر التعاون بين وزارة المغتربين في بلادنا وجهاز شئون المغتربين السودانيين.

اليمنيون العائدون من العراق والكويت عام ٩٠ يشيدون بصحيفة الثورة..

أشاد المستفيدون من التعويضات المستحقة للعائدين اليمنيين من الكويت والعراق عام ١٩٩٠م بالدور المتميز الذي تؤديه صحيفة الثورة في تبني قضايا المغتربين بشكل عام وبتعويضات المتضررين بصورة خاصة.

وقال المستفيدون وعددهم ٧٣ أن إجراءات تحويل المبالغ المستحقة من الدفعة الأخيرة إلى فروع البنك المركزي اليمني قد ساهم كثيراً في تسهيل عملية الحصول على التعويضات دون عناء.. حيث اقتصر دور لجنة الصرف على استيفاء الوثائق وتسليم كل مستفيد شيك بمستحقاته التي يقوم باستلامها في فرع البنك المركزي اليمني في المحافظة التي ينتمي إليها المستفيد، وأضافوا في أحاديث لـ«الثورة» أنه على الرغم من أن المبالغ كانت كبيرة إلا أن هذه الإجراءات كان لها الأثر الكبير في تسهيل المعاملات الخاصة باستلامها، معبرين عن تقديرهم للجنة العليا للتعويضات واللجنة الفنية في هذا الإطار.

رسالة من الهند

الأخ عامر بن محفوظ المقيم في الهند خص صحيفة الثورة صفحة المغتربين بخمس صفحات كتب عليها كل ما يريد قوله عن اليمنيين المقيمين في الهند، دورهم وعددهم وكل ما يتصل بشئونهم حتى وصل الى التأكيد على التراجع الواضح في أوجه الرعاية والاهتمام بهم سواء على مستوى التواصل الثقافي والإعلامي الشبابي الى جانب عدم حصول مدارسهم على دعمها المالي السنوي.

وتناول محفوظ في مشاركته ذات الشرح الطويل زيارة رئيس الوزراء الأخيرة للهند فرحة الجالية بهذه الزيارة مطالبا بزيارات للمسئولين اليمنيين يلتقون من خلالها أبناء الجالية اليمنية في الهند في إطار التواصل المستمر بين المسئولين والمغتربين اليمنيين في جميع أنحاء العالم.

واختتم مشاركته بالقول ان عدد مدارس الجالية اليمنية في الهند موزعة على مدن الولايات ٨ مدارس وبحاجة للمستلزمات المالية والوسائل التعليمية الأخرى.

لا سيما وان ما وصل إليهم بشكل متواصل يتمثل في الكتاب المدرسي رغم أننا بحاجة الى المدرسين والدورات التدريبية وكل ما تقدمه الدولة لابناء الوطن في الخارج من أوجه الرعاية والاهتمام في المجالات الثقافية التعليمية والإعلامية والشبابية.

معالجة أوضاع المدرسين بمدرسة الجالية اليمنية في جيبوتي

الثورة/ خاص

تمت مؤخراً معالجة أوضاع المدرسين اليمنيين العاملين بمدرسة الجالية اليمنية بجمهورية جيبوتي الشقيقة في إطار التعاون والتنسيق بين الوزارات الثلاث المغتربين والمالية والتربية والتعليم حيث تمت الحيلولة دون إسقاط أسمائهم من كشوفات المرتبات الأساسية لدى وزارة التربية والتعليم باعتبارهم يؤدون رسالة التعليم بصورة تعاقد مع الجالية اليمنية في جيبوتي وبمرتب رمزي بعد أن أوكل للجالية اليمنية إدارة المدارس التابعة للمغتربين في العديد من بلدان الاغتراب بما فيها التعاقد مع مدرسين بأجر زهيد ومنع عملية الانتداب من الداخل للتدريس والإشراف بصورة مستمرة لما لذلك من تبعات مالية باهظة.

وقد اعتبر المدرسون بمدرسة الجالية في جيبوتي الحفاظ على مرتباتهم الاصلية وعدم اسقاط اسمائهم من كشوفات المرتبات وتعاون وزارة المالية جزءاً من التسهيلات التي يحظون بها تقديراً لدورهم التربوي في خدمة أبناء المغتربين في جيبوتي.

الأغنية اليمنية ومرارة الاغتراب

ماجد الشدادي

في الخمسينات وبدايات الستينات من القرن العشرين عكست بشكل جلي الأغنية اليمنية المعاناة الحقيقية ومرارة الاغتراب عند من فارق الأهل والأحباب وعند الأهل الذين فارقوا بصورة مؤقتة رب الأسرة والزوج والأخ فكان النداء يتبادل بين الطرفين بشكل متواز ومنذ ذلك الحين وعذابات الانتظار وشجن المفارق عالقة في الأذهان حتى اليوم.

واذا كانت أغنية الاغتراب والمناجاة جزءاً من الحياة اليمنية والاقتصادية والاجتماعية قد انتشرت مع بداية انتشار جهاز التسجيل والمذياع فإن أول من اقتنى هذه الوسائل وأوصلها الى المناطق والقرى النائية هم المغتربون فقد اتسمت مسيرتهم بإدخال الوسائل الجديدة عبر مختلف المراحل وظلوا كذلك الى اليوم ويظل الأمر كذلك الى ما شاء الله

هذا الغناء أو الطرب الذي عبر عن مراحل مختلفة من تاريخ الاغتراب والمجتمع اليمني جدير بالاهتمام والتطوير والاحتفاظ به بعد تدوينه وهي عملية يسيره ومقدور عليها ولا تتطلب أكثر من الاهتمام والالتفات لها من قبل المهتمين بهذا الأدب والمعنيين بالطرب وفي ظاهرة الاغتراب بشكل عام خصوصا وأن الكل قد تفاعل مع صنعاء عاصمة الثقافة العربية للعام الجاري.

ولعل الأهم في الأغنية وأدب الاغتراب بشكل عام والذي يتمثل بالجزء الأكبر الذي لم ينشد أو يغنى ولا يزال في حوزة الناس هو الأهم بل ويستدعي وسائل وآليات لجمعه من مختلف مدن وقرى الجمهورية لما له من أهمية بالغة ترجم بصدق مسيرة الاغتراب بكل ما تختلله من مهام وشئون وشجون لم يظهر على السطح ولكنه متداول بين أوساط الرعيل الأول من المغتربين وأبنائهم.

وعليه ما الذي يمنع من خوض تجربة في إطار دراسات أو أبحاث أو حتى مسح أو مسابقات يتم إعدادها عبر الوسائل الإعلامية الوطنية ورصد جوائز مالية لكل من يأتي بأكبر قدر ممكن من أدب الاغتراب والأمثلة الشعبية الخاصة بالاغتراب ، واذا ما فتح باب المسابقات وتم تبني عملية الجمع فسوف يبادر معظم من لديهم من هذا المخزون لطرحه للنشر أو البث دون تردد واذا لم يتم ذلك يمكن لصحيفة الثورة الغراء استقبال مشاركات من هذا النوع ونشرها كما عودت القارئ بصفة عامة واعتاد المغترب منها المبادرة بصفة خاصة.

ترى هل ستحظى المقترحات والبدائل بجزء من التفاعل والاهتمام سيما ونحن نحتفل بعام الثقافة العربية في العاصمة صنعاء مدينة العرب الأولى.

هم وصل زة

الاستغناء والاستيعاب

–استيعاب اليمنيين العائدين من الإمارات العربية المتحدة وعددهم ٥٣ من العاملين في القوات المسلحة والأمن في إمارة رأس الخيمة والذين تم الإستغناء عنهم وعن خدماتهم من الأولويات التي سعت وزارة المغتربين الى إدراجها في قائمة أولويات الجهات ذات العلاقة مثل الخارجية والداخلية والدفاع وحظيت بمتابعة مستمرة للجنة الشئون الخارجية والمغتربين بمجلس النواب.

– والحق أن كافة المخاطبات وأوجه التعاون والتنسيق بين كافة الجهات أنفة الذكر على مستوى رفيع من المسئولية والدقة ولا يستطيع أي خبير التشكيك في مصداقيتها ولكنها نظرية ولم تضع حداً حاسماً للاستيعاب بصورة فورية أو عدم الاستيعاب بشكل قاطع وإزالة كل ما يتعلق ما بين الاستيعاب والرفض.

محمد علي مثنى

– وأمام الاستغناء والاستيعاب قانون شئون المغتربين الذي يعطي أولوية في التوظيف والتسهيلات الكاملة والذي أصبح ملزماً لكافة الجهات ذات العلاقة في الداخل الى جانب خبرات هؤلاء في مجالاتهم والإستفادة منها على مستوى القطاعات الدفاعية أو الأمنية والأهم أنهم من أبناؤه هذا الوطن الغالي الذي لا يبخل على أبنائه ولا أبناؤه يبخلون عليه لا في الغالي ولا في الرخيص.

– والصحيح أن وزير الداخلية وجه في وقت سابق في استيعاب ٣٢ من العاملين في خفر السواحل بناء على ما ورد من وزارة المغتربين بشأنهم وفي إطار معالجة قضايا المغتربين العائدين من بعض أقطار الجوار والإجراءات التي تؤدي الى استيعابهم وتقديم كافة التسهيلات لهم ولكن هل بالفعل تم الاستيعاب أم أن التوجيهات تظل توجيهات غير قابلة للتنفيذ.

– وما الذي يحول دون ترجمة التوجيهات في الواقع العملي؟

– واذا كان قد تم استيعاب ٣٢ منهم فماذا عن العدد الأخير والمقدر بـ ١٢٠فرداً هل سيتم استيعابهم أم لا؟

خصوصا وأن الاستغناء عنهم جاء بفعل التغيير في ولاية العهد لإمارة رأس الخيمة حيث كان ١٢٠فرداً يعملون في الحرس الأميري ويتمتعون بالخبرة والكفاءة ومشهود لهم بأداء الواجب على أكمل وجه.

– واذا كانت التسهيلات التي تقدم للعائدين وفقا لقانون رعاية المغتربين حق للعائد للحصول على بعض الإعفاءات الجمركية الاختيارية والقسرية فهل قوبل العائدون هؤلاء بتجاوب الجهات المختصة والإجابة بكل تأكيد أنها تعاملت مع المغتربين أسوة بالمواطنين دون مراعاة لما ضمنه لهم القانون من حقوق.

– المهم ان التسهيلات ينبغي ان تتوفر لمثل هذه الحالات والأهم أن الإستغناء الفوري ينبغي أن يقابله استيعاب فوري لا يجوز التباطؤ فيه.

لا إفراط ولا تفريط

عبده محمد عبده

الواجب ان يحظى أبناء المغتربين القادمين للدراسة في الجامعات الوطنية الحكومية والأهلية بالاهتمام مثلهم مثل بقية الطلاب المقيمين في الداخل وفي نفس الوقت لا ينبغي أن يتسموا بالتعالي والتعامل مع الطلاب المقيمين في الداخل بدون مسئولية ولا يجوز ان يجعلوا من المال اليسير المخصص لهم من أبائهم مصدراً للفوارق واقلاق الآخرين .

لذا من المهم عدم التفريط في قيمنا اليمنية الأصيلة نحن الشباب مقيمين أو مغتربين ولا ينبغي الإفراط بكل ما يسيء إلى عاداتنا وتقاليدنا تحت أي مبرر كان.

ببساطة ينبغي الابتعاد الكلي عن كل ما يساعد على تقييم الطلاب الشباب الى قطاعات مقيمة في الداخل وأخرى من الخارج سواء من حيث الفوارق المادية ، أو في السلوكيات والتفكير.

أما الجانب الآخر فإنه يتمثل في أبناء ذوي الدخل المحدود والدارسين في الجامعات الوطنية ، لا ينبغي ان يكونوا عرضة للوافدين الى اليمن للسياحة ولا يجوز ان يسيروا في الاتجاه الذي لا نريده من وراء السياحة التي تجعلنا نشعر بالتفريط بعاداتنا وقيمنا وهذا لا يعني عدم وجود شباب في الداخل لا توجد فيهم صفات مشينة من صفات بعض المغتربين والتي موجود فينا كل شيء والشيء الوحيد الذي ينبغي التمسك به ، مجتمعنا اليمني الأصيل وأصل العرب.

● مغترب وطالب في جامعة صنعاء

حروب وكوارث واجهت المغتربين اليمنيين خلال ٦٤ عاماً

الثورة/خاص

تغلب المغتربون اليمنيون من الرعيل الأول إلى الجيل الجديد على العديد من الصعوبات والمعوقات التي رافقت الحروب والكوارث التي تعرضت لها العديد من بلدان العالم وواجهت المغتربين اليمنيين وأثرت على أوضاعهم وممتلكاتهم منذ العام١٩٤١م ٢٠٠٤م وخلال هذه الفترة التي تصل الى ٦٤ عاماً من الحروب والكوارث التي واجهت المغتربين من المهم الوقوف بشكل سريع على أهم وأبرز هذه المحطات والتحولات على مستوى أوضاع المغتربين في تلك البلدان.

إذ أن أول الحروب والكوارث التي واجهت المغتربين اليمنيين في الخارج بدأت عام ١٩٤١م على إثر هزيمة ايطاليا في الحبشة من قبل بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى والتي تعرض المغترب اليمني على إثرها الى المضايقة والنقل قسراً الى السودان وإيداعهم السجون هناك.

أما في العام ١٩٧٤م فقد تعرضوا الى التأمين وعودة معظم المغتربين في ظروف قاسية وقسرية بفعل المتغيرات السياسية في أثيوبيا في ذلك الحين.

كما ان عودة معظم المغتربين اليمنيين في العام ١٩٧٥م بفعل المتغيرات السياسية في فيتنام قد زادت بعض الشيء من آثار التغييرات على أوضاع المغتربين خصوصا وأن التأميم وخروج معظم المغتربين الناجم عن المتغيرات السياسية والحروب الأهلية في أوغندا خلال الفترة من ١٩٧٢-١٩٧٩م جعل العودة متشابهة بما فيها التأمين وخروج المغتربين من تنشاد عام ١٩٧٥ لنفس السبب المتغيرات السياسية والحروب الأهلية.

وكذا حدثت نفس المتغيرات السياسية في تنزانيا عام ١٩٦٣م والتي ترتبت عليها تأميم وفقدان الكثير من مصالحهم وأعمالهم وعودة العديد منهم الى الوطن وقد تكررت الأسباب والمعوقات بصورة متلاحقة، تكرر المشهد في السودان عام١٩٧٥م بفعل الأحداث والمتغيرات السياسية في السودان أدت الى انخفاض مستويات الداخل وفرص العمل وعاد عدد كبير من المغتربين حينها وخلال حرب الخليج الأولى ١٩٨٠م وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠م وحرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣م فقد المغتربون اليمنيون الكثير من المصالح والأعمال إضافة الى العودة الجماعية.

وفي الأعوام ١٩٩١م تعرض اليمنيون في الصومال الى فقدان ممتلكاتهم ومصالحهم وعاد الى الوطن الكثير منهم وكذا تعرضوا لفقدان مصالحهم وممتلكاتهم عام ١٩٩٨م جراء الحرب الأهلية في الكونغو.

كما ان تداعيات احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م قد أحدثت الكثير من المضايقات والمشاكل لليمنيين فهل تم الإستفادة من مسلسل الأحداث والمتغيرات في العالم وآثارها على المغتربين اليمنيين.

الحروب والكوارث التي واجهت المغتربين في الخارج

الموضوع	عام	نتائجه
هزيمة ايطاليا في الحبشة من قبل بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى	١٩٤١م	– المضايقة والنقل قسرا الى السودان وإيداعهم السجون هناك
المتغيرات السياسية في اثيوبيا	١٩٧٤م	– التأميم وعودة معظم المغتربين في ظروف قاسية وقسرية
المتغيرات السياسية في فيتنام	١٩٧٥م	– عودة معظم المغتربين في ظروف قسرية وقاسية
المتغيرات السياسية والحرب الأهلية في أوغندا	١٩٧٢-١٩٧٥م	– التأميم وخروج معظم المغتربين في ظروف قاسية وقسرية
المتغيرات السياسية والحرب الأهلية في تشاد	١٩٧٥م	– التأميم وخروج معظم المغتربين في ظروف قاسية وقسرية
المتغيرات السياسية في تنزانيا	١٩٦٣م	– التأميم وفقدان الكثير من مصالحهم وعودة العديد منهم الى الوطن
الأحداث والمتغيرات السياسية في السودان	١٩٧٥م	– انخفاض مستويات الدخل وفرص العمل وعودة أكثر المغتربين في ظروف قاسية
حرب الخليج الأولى	١٩٨٠م	– فقدان المغتربين للكثير من الممتلكات والمصالح والأعمال
حرب الخليج الثانية	١٩٩٠م	– فقدان المغتربين للكثير من الممتلكات والمصالح والعودة الكبيرة للوطن في ظروف قاسية وقسرية
الحرب الأهلية في الصومال	١٩٩١م	– فقدان معظم الممتلكات والمصالح والعودة للوطن في ظروف قاسية
الحرب الأهلية في الكونغو	١٩٩٨م	– فقدان مصالحهم وممتلكاتهم
الأحداث التي جرت في امريكا في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م	٢٠٠١م	– مواجهة الكثير من المضايقات والمشاكل وفقدان الكثير من المصالح
حرب الخليج الثالثة	٢٠٠٣م	– عودة العديد من المغتربين من العراق.